المستخلاص

تعتبر الصناعات الصغيرة بدور مهم في اقتصاد دولة المدى المختلفة لأنها تتمتع به من مزايا في المهارات التنظيمية والقدرة على الإبداع والتعرف على أحوال السوق، فضلاً عن قربها من المعاملين وقرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة منبسطات لتوسيع مغزى الشركة الأخرى وغيرها من المزايا، لذلك يمكن النظر إلى الصناعة الصغيرة كأحدى دعامات التنمية الاقتصادية لدول العالم وتحت اهمية نسبية لدى صناعة القرار الاقتصادي في ضوء مواجهتهم من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وقد عانت هذه الصناعات تاريخيًا من مجموعة مشاكل تكثفت في اضعاف مهاراتها تنفيذية الإقتصادبواسطية في الدول النامية واقتصرت مؤخرًا مع انتقاء الأسواق وتطبيق سياسات البلدية الاقتصادية من خلال سلوك قانونية ومصيري برامج التكييف الهيكلي. وقد حاول البحث استشراف الوسائل والآليات التي يمكن من خلالها حماية وتغيل هذه الصناعات في ظل التطورات الاقتصادية القائمة على انتقاء الأسواق.

Abstract

Small Industries have a significant role in the economies of nations for the properties they have in organizing skills and the ability to invent and getting acquainted with the market let alone their closeness to the customers and their ability to produce services and commodities which are like inputs to produce other outputs and many other properties. Thus small industries are looked at as the supports of the industrial development all over the world and have great significance for the economic decision-makers in the light of their role in the social and economic development. Historically, the industries have suffered many problems that were reflected on emaciating their contribution to the basic economic development in the third world countries and recently came to be associated with open markets and the application of the principles of economic freedom via the spread of globalization and what is termed as the structural adaptation programs. The paper attempts at dealing with the means and mechanisms that can protect and activate these industries in the light of the economic developments.

المقدمة

لا يشهد الاقتصاد الوطني لأي دولة من الدول المجموعة متناهية من المؤسسات والểnوات التي تعمل في مجالات النشاط الاقتصادي المختلفة، إذ تنشأ بين تلك المؤسسات علاقات تعمل معامل متواصل تقوم المؤسسات الصغيرة، لاسيما الصناعية منها بدور مهم في اقتصاديات دول العالم المختلفة لما تتمتع به من مزايا في مجالات المعامل التنظيمية والقدرة على الإبداع والتعرف على أحوال السوق وقربها من المعاملين معها وقرتها على إنتاج سلع وخدمات تعد بمثابة مداخلات لإنتاج سلع وخدمات أخرى وغيرها من المزايا.

أن الصناعات الصغيرة تعد إحدى دعامات التنمية الصناعية في كافة دول العالم لذلك تكتل أهمية كبيرة لدى صناعة القرار الاقتصادي لما تقوم به من دور محوري في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، فأهمية الصناعات الصغيرة تتيح بالدرجة الأساسية في قدرتها على خلق الوظائف معبدات كبيرة، ومن ثم السماحة في معالجة المشكلة البطالة. وتشير الإحصاءات إلى إن عدد الأعمال الصغيرة قد تزداد بشكل ملحوظ في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين، في الولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال كانت تسجل حوالي 1.3 مليون شركة جديدة سنويا، وقد ارتفعت نسبة الاستثمارات في الأعمال الصغيرة في تلك المدة بمتوسط بلغ 20% سنويا، وفي الوقت الذي أخذت أكثر من 500 شركة صناعية كبيرة بأداء وظيفي إضافي واحد بين عامي 1975 – 1990، واختفى نصيب هذه الشركات من القرو العاملة من 17 في عام 1975 إلى أقل من 10 في عام 1990.

أما بالنسبة للبلدان النامية فقد مرت إليها البطالة المنتشرة في البلدان المتقدمة وأصبحت الصناعات الكبيرة عاجزة عن امتلاك الإعداد المتزايد من العاملين عن العمل، هذا فضلاً عن قيام مجموعة كبيرة من البلدان النامية بإتباع برامج التكييف الهيكلي والانفتاح على العالم الخارجي من خلال إقامة الصناعات التي تمتلك فيها ميزة نسبة ونجاح السلع المصدري. ولقد شرع
القطاع الصناعي، هو تحدي من الحكومات بإقامة المشاريع الصناعية الصغيرة، كما تولى الاهتمام نحو تلك الصناعات التي تشكلت

من أركان التنمية الاقتصادية.

مشكلة البحث:
تعاني الصناعات الصغيرة، في جملة مشاكل، انعكست في أخطاء مسارها بعملية التنمية الاقتصادية، الأساسية في الدول
التي وقعت هذه المشاكل، وتواجهها مع تقدم الأسواق وتطبيق مبادئ الحرية الاقتصادية في ظل شعور العولمة، و
مايسنى برامج التكيف الهيكلي.

فرضية البحث:
إن تدفق الحماية وتقدير الدعم إلى الصناعات الصغيرة سيوفر لها عجز الكاف، لتجاوز النتائج السلبية لبرامج التكيف الهيكلي.

و مما يؤدي إلى زيادة مساهانتها في التنمية الاقتصادية.

اهتمام البحث:
يهدف البحث إلى الكشف عن أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني، وتحقيق طبيعة مشاكل التي تعاني منها هذه
الصناعات، وبيان طبيعة النتائج السلبية والاجهاد على الصناعات الصغيرة من جراء تطبيقات برامج التكيف الهيكلي.

خطة البحث:
- من أجل الوصول إلى أهداف البحث وإثبات فرضيته من عدمها، سيتم تقسيم البحث إلى الفترات التالية:
  1) مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها.
  2) أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني.
  3) اجزاء دعم الصناعات الصغيرة.
  4) برامج: برامج التكيف الهيكلي.

خاتمة البحث:
- أولا: مفهوم الصناعات الصغيرة ومعايير تحديدها.

- 1- طبيعة الصناعات الصغيرة

- لم يستخدم الاouredون من المعبر معين للتعريف سواء من حيث يد العمل أو رأس المال المستثمر أو المستوى المتغير، سنتص عن تطول مشابهة تبعا لتباين الدول وطبيعة كليا الاقتصاديات والأدوار الاقتصادية التي يمر بها البلد. لذلك عرفت منظمة الأمم المتحدة للاستدامة الصناعية الصغيرة بأنها: (UNIDO)

- المصدرين للاستدامة الصناعية البندوة (الاقتصادي) وجامعة الافتراضية (النينية):، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين 10 - 50 عاملاً. (i)

- ويترى مجموعة من الاقتصاديين أن هناك منهجين في تعريف الصناعات الصغيرة وهو منهج لك مكرر على معجب كمية
مع إعداد ملء بعض أعمال رأس المال المستثمر والручية الاقتصادية، ومنهج وضع مكرر على المعابير الصناعية كطريقة الإدارة
وحجم الإنتاجية، وبدلاً من معابير فصولية. نيجير من الوحدات الصناعية (2)

- وتعريف الصناعات الصغيرة كذلك باشا (ت) تلك الوحدات التي تتضمن سبعة ونصف متعددة تكنولوجيا، لا تحتاج إلى رأس
مالي كبير، وغالباً ما يقوم صاحب العمل أو المشروع بالعملية الإنتاجية بنفسه، أو بتشغيل مجموعة صغيرة من العمال تراوح
بين 1- 20 عاملاً). (ii)

- وترى مجموعة أخرى أن الصناعات الصغيرة، التي تتميز بقلة مستلزمات إنتاجها من المدخلات الأولية (Primary Inputs)
( وفقاً للإحصاءات الرسمية الإنتاجية المباشرة وتميزيات البنية التحتية، ومصادر المياه والطاقة، والتامين الصناعي، وكذلك الاعتماد في عرض منتجاتها على منافذ
تهوية حديثة وضيقة في الغالب). (iii)

- 2- معايير تحديد الصناعات الصغيرة

- هناك مجموعة عدة يمكن الانتهاء إليها لتحديد مفهوم الصناعات الصغيرة. ومنها مناسبة:
  a- متىμ معاملة وحجم الاستخدام.
  b- معيار حجم رأس المال المستخدم في المشروع.
  ج- معيار حجم الإنتاج ومستوى المبيعات.
  ج- معيار حجم ونوعية الطاقة المستخدمة في العملية الإنتاجية.
  ه- درجة التخصص في الإدارة.
  و- مستوى التقدم التكنولوجي.
و على الرغم من الخلاف حول الحد الأدنى للأيادي والأدائي للعمال يبقى معيار العمالة وحجم الاستخدام هو السائد والأكثر استدامة ، نظرًا للعملة الحقول على البيانات وما كان تحليلها معالجها للاستدامة والخروج، فليكن زيادة، بدلًا من تضاعف الشركات. في الولايات المتحدة الأمريكية، فإن الشركة التي يزيد عدد العمال فيها عن 500،000 تمر شركة صغيرة، وفي بلدان أوروبية أخرى

50 عاملاً بالمشروعات الصغيرة وتسكنها تعمل فيها بين 50 – 100 عاملاً بالمشروعات المتوسطة.

أما مؤسسة التمويل الدولية فتلتزم من حجم رأس المال المعتمد تصنيف المشروعات التي تساهم في

6 إلى 7 مليارات دولار أمريكي من العديد من المشروعات الصغيرة.

وين煲 بعضهم إن معظم الصناعات قد بدأ حقلاً التسالي التقليدي إن بها من صناعات حرفية وبدية وتطورت إلى

صناعة صغيرة متحدة مقالاً مباشرة أو كبيرة، إلا أن التعرف بين تلك الأدوار أمر لا بد منه لأن الصناعات الصغيرة مثل مرحلة مقدمة من مراحل الصناعة الحديثة. بعض الصناعات الحرفية والبدية، مضاف إليها العامة، التي تمثل مراحل تطورها و/AIDS المسامع الصغيرة وأصبحت الصناعات الصغيرة

7 صناعات جديدة تطورها ( bucق الإنتاجي والتكنولوجيا). وتعاني منها صناعة الصناعات الصغيرة، وتعاني منها من صناعات صغيرة وبدية وتطورت إلى

الإنتاجية: مثلاً من منصات صناعات صغيرة وبدية وتطورت إلى

الإنتاجية: وتشمل بالمنافسة، إن بها من صناعات حرفية وبدية وتطورت إلى

الإنتاجية: صناعة صغيرة متحدة مقالاً مباشرة أو كبيرة، إلا أن التعرف بين تلك الأدوار أمر لا بد منه لأن الصناعات الصغيرة مثل مرحلة مقدمة من مراحل الصناعة الحديثة. بعض الصناعات الحرفية والبدية، مضاف إليها العامة، التي تمثل مراحل تطورها و/AIDS المسامع الصغيرة وأصبحت الصناعات الصغيرة

8. 

3- سمات الصناعات الصغيرة

أ- الإشراط المباشر لذات الإنتاجية، إذ إن الإبادة يقوم بها المصالح خصوصاً، وعلي إقامة القوانين الخاصة بالصناعة

تتم بالكامل، وتحت الانتهاك، حيث توزع الأفعال على الاجتهاد، في أول محله طبقاً للقواعد وما

يؤدي إلى كسب وتعزيز وتشجيع بهدوء تحقيقات مربعة للمناصب، والأخير باختياره وما يتيح أيضًا العمل مع

أعمال من المقاولات Animated الدولية المعمارية. 

ب- سيطرة تكيف الإنتاج على وفق الانتهاك، إن بها من صناعات صغيرة مثل مرحلة مقدمة من مراحل الصناعة الحالية، بسترة تغير الإنتاجية، ومزايدة تسيير经营活动 واعدة على فإن صناعة صناعات صغيرة وضعية العامة، وهو

بعض هذه المشاريع، وتشمل بالمنافسة، إن بها من صناعات حرفية وبدية وتطورت إلى

الإنتاجية: وتشمل بالمنافسة، إن بها من صناعات حرفية وبدية وتطورت إلى

الإنتاجية: مثل مرحلة مقدمة من مراحل الصناعة الحالية. بعض الصناعات الحرفية والبدية، مضاف إليها العامة، التي تمثل مراحل تطورها و/AIDS المسامع الصغيرة وأصبحت الصناعات الصغيرة

9. 

10. 

ثانياً: أهمية الصناعات الصغيرة في الاقتصاد الوطني

تشكل الصناعات الصغيرة الناتجة طرف أساسياً ولغة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم بلدان العالم على

مختلف الفوائد من خلال عناصر الصناعات الصغيرة، وأبحاثاً حسباً أولية تحليلها بدور مهم في تصورات وتوظيفها في مختلف الأنشطة الإنتاجية، مثل أن تكون القيمة الحالية من القيمة الفعلية للصناعات الصغيرة. وتشمل الأبحاث وروابط تحليلية رخوة الفن تؤدي إلى ارتقاء مستوى الإنتاجية وتطوير الوقت اللازم للإنتاج. 

وتشمل هذه الصناعات إمكانياتها في المناطق النائية والريفية، وتشمل الأبحاث وروابط تحليلية رخوة الفن تؤدي إلى ارتقاء مستوى الإنتاجية وتطوير الوقت اللازم للإنتاج. 

205
فريدان أن ذلك يعود إلى المرونة والديناميكية التي تمتلك هذه الصناعات، وليس إلى الشركات الكبيرة والعملاقة التي غالباً ما تتم تشبهاً.

1. يعد الصناعات الصغيرة تغلب دوماً حيوياً في عملية التنمية الاقتصادية واجتماعية. ويوجد ذلك للاسباب الآتية:

2. تضمن الصناعات الصغيرة استمرار حالة التنافس بين المنافسين الذين تمكنوا عن تحسين نوعية المنتج وتخصيص سعرية، مما يحصر أسعار إنتاج أو استخدام تكنولوجيا تضمن استخدام الأتمتة للموارد الاقتصادية.

3. قابلية هذه الصناعات للتحدي، إذ ينظر إلى أنها أساس الأفكار الجديدة، ويتم رؤى المبادرة والمغامرة من خلال إنتاج معدل جيد وطريقة في الأسواق وما يرفق ذلك من جوازات في تسويق هذه المنتجات، على عكس الصناعات الكبيرة التي غالباً ما تتغلب على الماندلا، لتمها في الأسواق.

4. تعتمد الصناعات الصغيرة على استعمال الترخيص، فهي تجد دائماً في ظروف استغلال أو تخفيف من حفرة الزيادة، إذا كان كثيراً ما توفر فرص عمل مقبل معقول للعمال من الأسقافة والنساء اللاتي ينفرแก إلى المصداق البديل للدخل.

5. تتم صناعات الصغيرة في رفع كفاءة تخصيص الموارد في الدول النامية، فهي تميل إلى تبني الأساليب الإنتاجية الكفيلة بالمملكة العالمية بما يعكس وضع تلك الدول من حيث قوة السوق وتدني الأسعار والعمل. وكما تساهم تلك الصناعات في الأسواق غير الرسمية، أصبحت أشار وسائل الاتصال تمكن بصورة أفضل تكليف الفرص المبكرة فاعلة للأسعار التي تتعامل الصناعات الكبيرة.

لقد أثبتت التسارات في الوجهات والتفاوضات الجارية على جمع المبادئ للموردين في إنشاء الاقتصاد ورفع مستوى المداري،osomes في النطاق السابق، وهي تتطلب عادة الصناعات الصغيرة وعمر تجارية على مستوى الدول. (12)

- تخصيص أنجح التراكم الأساسي في الصناعات الصغيرة وعمر تجارية في البنك، وخصائص النشاطية منها إضافات نسبية الاستمرار التي تؤدي إلى استفادة الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية، وعمل حatica على مستويات اللئيم اللازم للإقامة الصناعية استقلالية على وقت أقصائي وفق متطلباته. (13)

- تخفيف الفائض الم하는데 الساتي الساخنة الصناعية، بفضل علاجها على الدراسة الزمنية المتاحة لإقامة صناعية كبيرة، كما تمكن منها في الصناعات الصغيرة، وعمر تجارية في البنك، وخصائص النشاطية منها إضافات نسبية الاستمرار التي تؤدي إلى استفادة الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية، وعمل حatica على مستويات اللئيم اللازم للإقامة الصناعية استقلالية على وقت أقصائي وفق متطلباته. (14)

- تخفيف الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية في البنك، وخصائص النشاطية منها إضافات نسبية الاستمرار التي تؤدي إلى استفادة الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية، وعمل حatica على مستويات اللئيم اللازم للإقامة الصناعية استقلالية على وقت أقصائي وفق متطلباته. (15)

وشاهد مجموعة من الصور التي تقتضي وجود مثل هذا النوع من الصناعات في البلدان النامية، وهي كالآتي:

- أول: اتخاذ حجم التراكم الأساسي في الصناعات الصغيرة، وعمر تجارية في البنك، وخصائص النشاطية منها إضافات نسبية الاستمرار التي تؤدي إلى استفادة الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية، وعمل حatica على مستويات اللئيم اللازم للإقامة الصناعية استقلالية على وقت أقصائي وفق متطلباته. (16)

- ثاني: استنفاد التراكم الأساسي في الصناعات الصغيرة، وعمر تجارية في البنك، وخصائص النشاطية منها إضافات نسبية الاستمرار التي تؤدي إلى استفادة الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية، وعمل حatica على مستويات اللئيم اللازم للإقامة الصناعية استقلالية على وقت أقصائي وفق متطلباته. (17)

- ثالث: استنفاد التراكم الأساسي في الصناعات الصغيرة، وعمر تجارية في البنك، وخصائص النشاطية منها إضافات نسبية الاستمرار التي تؤدي إلى استفادة الفائض المتاح للاستفادة من الصناعات الصغيرة وعمر تجارية، وعمل حatica على مستويات اللئيم اللازم للإقامة الصناعية استقلالية على وقت أقصائي وفق متطلباته. (18)
لقد أضحى الصناعات الصغيرة لاسيما في العقود الأخيرة من القرن العشرين، تشغلت ما بين 50 و 60% من إجمالي قوة العمل في العالم، وتعرف نحو 70% من فرص العمل في دول الاتحاد الأوروبي، وفي منطقة شرق أوروبا آسيا إذ تشكل نسبة تزيد على 95% من إجمالي الموارد التي تستثمر ما بين 35 – 85% من إجمالي قوة العمل، أما في الهند تستثمر حوالي 50% من إجمالي الناتج المحلي في الصناعات الصغيرة، وفي ايطاليا هي 81% وفي بريطانيا 60% في سنغافورة 35% من إجمالي الناتج المحلي في القطاع الصغير، وتتاجر بما يزيد عن 70% من الأنشطة العالمية للسلع والمصانع، وتمثل القوى المحركة للإبداع والابتكار في قرى الانتاج المختلفة.

وتضمن تقرير آخر الدراسات إلى أن الصناعات الصغيرة تقدم نحو 25 – 35% من إجمالي الناتج المحلي، وتشير تقاريرية منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي إلى أن مساهمة الصناعات الصغيرة في صناعات دول النظافة تبلغ حوالي 26% من إجمالي الصادرات، وتحت الصناعات الصغيرة إيطاليا المركز الأول نحو 53% منها الناتج وروسيا نحو 46% و40% على التوالي، بما تسوية 30%، فنذرا وهولندا 26%، أما في اليابان فإن سهمها تصل إلى 13.5%. وبلغت مساهمة الصناعات الصغيرة في صناعات الدول الإسبانية معدلات عالية جدا، إذ شكلت 60% في الصين و56% في تايلاند، و40% في كوريا الجنوبية.

وتشمل هذه النتائج التدريجية الذي تلعب الصناعات الصغيرة من إجمالي الصادرات تحقق التطور الاقتصادي للدول المتقدمة صناعات مساعدة خلق فرص العمل المحلي الإجمالي، وتوزيع العائدات، وتنمية العائدات، وتنمية القدرات في مجموعة البلدان الصناعية المتقدمة.

**جدول (1): مواقع الصناعات الصغيرة في الاقتصادات الصناعية**

<table>
<thead>
<tr>
<th>الدولة</th>
<th>مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي</th>
<th>مساهمتها في إجمالي الناتج المحلي</th>
</tr>
</thead>
<tbody>
<tr>
<td>الولايات المتحدة الأمريكية</td>
<td>48%</td>
<td>53.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>المانيا</td>
<td>34.9%</td>
<td>65.7%</td>
</tr>
<tr>
<td>المملكة المتحدة</td>
<td>30%</td>
<td>67.2%</td>
</tr>
<tr>
<td>فرنسا</td>
<td>61.8%</td>
<td>69</td>
</tr>
<tr>
<td>إيطاليا</td>
<td>40.5%</td>
<td>49</td>
</tr>
<tr>
<td>اليابان</td>
<td>27.1%</td>
<td>73.8%</td>
</tr>
</tbody>
</table>


وقد بنيت النتائج المبدئية في كتاب، أن المؤسسة الصغيرة في إطار الصناعة مرتبتة فوق المؤسسة الكبرى في الميدان التكنولوجي لتسهيل التكتنيا الحديثة في الاعلانات، بل أيضا باستعمال الالات والمعدات الأكثر تناسبا ومالقة مع العادات الموجودة.

**القطاعات المتقدمة**

أتاحت التنمية الاقتصادية أموراً عملياً بالنسبة إلى النشاط الاقتصادي، والاجتماعي، ولكن ما يثير الأمل تكوين على قلة من عدد الناتج. لذا فإن يعتماد الصناعات الصغيرة من إجمالي الناتج، لو كانت الصناعاتخيل الأغلبية للكم من الصناعات في معظم البلدان وعلى اختلاف معدلات نموها فإن ذلك ينطلق العمل على زيادة قدرتها لتجاوز المواقف والعقبات التي تواجهها، وتقوم كقادة التسليمة المطلوبة لاستمرارها وتوفير الدعم والمحافز ليضمن تحقيق تلك المشروعات، مما يوفر كفاءة وقوة عالمية. وفي هذا الإطار يلعب العديد من الجهات دورا أساسيا في تنمية الصناعات الصغيرة من إبرزها ما يأتي.

1. **المصادر**

- تقوم صناعات التنمية الاجتماعية بدور مهم في تنمية الصناعات الصغيرة، إذ إن الدعم الأساسي من إنشاء حمالات الفنات اليدوية، تخفيف الأثر السلبي لبرامج الإصلاح الاجتماعي، من خلال تحفيز المبادرات الإنتاجية والخدمية الصناعات التي لا تستطيع توفير حاجاتها الاستدامة من الجوانب המחירي، وتحويل الدخل والسكان الم.messagesي والعاطفي إلى العمل ما في مقدمة الجغرافيا والتنمية.
- تقدم صناعات التنمية الاجتماعية بدور مهم في تنمية الصناعات الصغيرة، إذ إن الدعم الأساسي من إنشاء حمالات الفنات اليدوية، تخفيف الأثر السلبي لبرامج الإصلاح الاجتماعي، من خلال تحفيز المبادرات الإنتاجية والخدمية الصناعات التي لا تستطيع توفير حاجاتها الاستدامة من الجوانب القيمة، ومحللية الدماغ الليكلي الخاص، وتشمل منشآة، وبرامج الزراعة المستدامة في التنمية الصغيرة، وبرامج التسجيل والتدريب، وبرامج التنمية والخدمة، وبرامج التسجيل والخدمة، وبرامج التنمية والخدمة، وبرامج التسجيل والخدمة، وبرامج التسجيل والخدمة، وبرامج التسجيل والخدمة.
وتشمل هذه العوامل: 

- تدشين الانتاج، وتحقيق رقعة عالية من الجودة، وتعزيز أو إنشاء ورش أو مصانع.
- تحسين الظروف الصحية، والتعليم، والتدريب، والخدمات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- زيادة عدد الأفراد المشاركين في هذه المبادرات، وتحقيق مشاريع مشتركة.
- تحسين الظروف السياسية والاقتصادية، وتوفير منادياً والدعم المالي والمساعدات.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل هذه العوامل: 

- تدشين الأجهزة والموضوعات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- تحسين الظروف الصحية، والتعليم، والتدريب، والخدمات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- زيادة عدد الأفراد المشاركين في هذه المبادرات، وتحقيق مشاريع مشتركة.
- تحسين الظروف السياسية والاقتصادية، وتوفير منادياً والدعم المالي والمساعدات.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل هذه العوامل: 

- تدشين الانتاج، وتحقيق رقعة عالية من الجودة، وتحقيق نوعية عالية من المنتجات.
- تحسين الظروف الصحية، والتعليم، والتدريب، والخدمات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- زيادة عدد الأفراد المشاركين في هذه المبادرات، وتحقيق مشاريع مشتركة.
- تحسين الظروف السياسية والاقتصادية، وتوفير منادياً والدعم المالي والمساعدات.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل هذه العوامل: 

- تدشين الأجهزة والموضوعات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- تحسين الظروف الصحية، والتعليم، والتدريب، والخدمات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- زيادة عدد الأفراد المشاركين في هذه المبادرات، وتحقيق مشاريع مشتركة.
- تحسين الظروف السياسية والاقتصادية، وتوفير منادياً والدعم المالي والمساعدات.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وتشمل هذه العوامل: 

- تدشين الانتاج، وتحقيق رقعة عالية من الجودة، وتحقيق نوعية عالية من المنتجات.
- تحسين الظروف الصحية، والتعليم، والتدريب، والخدمات، وتحقيق مستوى عالٍ من الجودة.
- زيادة عدد الأفراد المشاركين في هذه المبادرات، وتحقيق مشاريع مشتركة.
- تحسين الظروف السياسية والاقتصادية، وتوفير منادياً والدعم المالي والمساعدات.
- تحسين الظروف الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.
تحدد حياد الأعمال أحد الآليات الحديثة الخاصة بدعم منشآت الأعمال والصناعات الصغرى مختلفة أنواعها ومواقفها، تقدم هذه الحوافز متنوعة نماذج التحفيز لتعظيم فرص التحسين، كما أنها
شروطات إستراتيجية تحقق عائدة اقتصادية بالنسبة للاعمال.
إن الامكانيات الاقتصادية لصالح الأعمال لابد من مهندسات اقتصادية تدوينة تهدف إلي دعم ورعاية المبادرين والمبدعين والمتكررين، أصحاب أفكار المشروعات التموحية الذين لا يتوقف لديهم الموارد الكافية، والأساليب اللازمة لتحسين طبيعتهم، ومن خلال هذه الاعدة ترغب حياد الأعمال، ونواتها المختلفة دورا كبيرا في عملية التنمية الاقتصادية. إذ ثبتت الدراسات أن معدلات نجاح واستمرارية المشروعات الجديدة وصلت إلى (87%) (مقارنة بين النجاح التقليدية المنسجمة لهذه المشروعات والتي تتجاوز بحوالي 50% (28)). أي إن حيادات
الأعمال تمكن من تحقيق نسبة قليل الصناعات الصغرى النائمة من 50% إلى 13%.
وتلتزم الامكانيات الاقتصادية لحاجات الأعمال بالنسبة للوحدات الإنتاجية بالคำถาม الآتي;

وحدات انتاجية
1- تحسين الاعمال.
2- تقديم الخدمات الإدارية والفنية.
3- تطوير أعمال وعلومات متخصصة في المجالات التي تتحمس إليها الوحدات الإنتاجية الصغرى داخلها ضمن الحاضنة.
4- تطوير ورعاية الأطراف والافكار الريادية ودعم التخصص التقني في الوحدات الإنتاجية الصغرى.
5- تقديم مساعدة المستشارين بتخصص وتوجيه حياد الأعمال للوحدات الإنتاجية الداخلية في الحاضنة بشكل متسن.

قد ثبتت الدراسات أن حيادات الأعمال لابد من مهندسات اقتصادية ضرورية لدعم الأعمال في البلدان النامية والمقدمة التي لديها أهداف اجتماعية واقتصادية تسعى إلى تحقيقها وتغذية القدرة التنافسية لوحداتها
الإنتاجية الصغرى.
وقد أظهرت التجارب الدولية أن حيادات الأعمال الصناعية توفر لوحدات الإنتاجية الصغرى وليات نوعية محددة وتتفق معها أن تبلغ مجموعة ممتلكات من الأفكار والقدرة التنافسية، ولكن كثيرا ما تبتعد هذه الوحدات إزاء الخروقات كثيرة في تلك الحوافز، تم تنظيم فوانا ذلك بصورة سريعة ودقيقة، ومن نواتها أن تكون الوحدات الصغرى هي احتفلا خسارة الأسس الإدارية التجارية والرياضية لفصل إنتاجية.

زواج: برامج التكيف الهيكلي.

1. المفهوم الأساسي لبرامج التكيف الهيكلي.

التكيف التي صممها مأخوذ عن مصطلح الإكليزيكية (Adjustment) وهو تعديل أو التغيير، وهي كلمة لها مدلولات كثيرة، إذ Structural
قد يشار إليها إلى الوسائل والأدوات التي يتم خلالها تعديل الأجزاء بعضها إلى البعض. أما التكيف الهيكلي (adjustment)
فيما يتعلق葉الrait في الابدائيات الاقتصادية للاختلافات (29).
أ- إطار الطلكي في أقتصاد متكامل مع طاقات الانتاجية ضمن مستواها الممكن.
ب. مواقع التغيرات الدائمة التي تطبخ على البيئة الخارجية.
ج. إجراء التغيرات اللازمة في النظم والمداخل والاقتصاد، لتصور على وضع مقبول لمساند المدفوعات يمكن فيه تدوين
د. عملية إعادة تخصيص الموارد، وعوامل الإنتاجية للاستجابة للإصلاحات الهيكليه التي لا بد من الاضطلاع بها لمواجهة
الظروف环境保护ة الجديدة.

إن المصروف برامج التكيف الهيكلي هو إتباع خطوات وبيانات محددة، بصفة تدريجية على المعجز في المؤسسات الاقتصادية الأساسية أو في الاختلافات في إعداد التوصيات فضلا عن التحدي بتمكح بها. إذ أن معظم الاقتصادات التي تاجت هذه البرنامج
تعاني من عجز كبير في المؤسسة العامة والميزان التجاري، واتخاذ ميزان المدفوعات، ولذلك كانت عازبة عن ساده الدوين
الخليجية المتربعة عليها، تتبع ذلك، قد يدوم حجم المدفوعات الخارجي، وما إمام هذه الحكومات إلا التوسع في الاقتصاد،
وكذلك أصدرت جهودا أتست في الجهوة اراكع الإسعار وانخفاض قيمة العملة الرئيسية بالنسبة للعملات الأخرى (الпечم)، وهذه
فيتقل هذه الاختلافات في مكونات الهيكل الاقتصادي تحكم على وضع السياسات الاقتصادية وإعداد النشر في نظام التنظيم
الاقتصادية السائدة، وقد واجهت الاقتصادات المختلفة ضغوطا كبيرة من قبل المؤسسات الدولية (الدائنة) لإتباع سياسة اقتصادية
جديدة من شأنها تقلص دورة في التشغيل الاقتصادي وإعطاء الدور الأكبر لقوى السوق.

209
2. سياسات برنامج التكيف الهيكلي.

تشير برامج التكيف الهيكلي إلى مجموعة السياسات الاقتصادية التي تطالب البنك وصندوق النقد الدولي بالتفاوض معه لتحمل شروط البرنامج وتحقيق المكاسب.

أ. سياسة التكثيف الاقتصادي

تعد سياسة التكثيف الاقتصادي في مقدمته اقتراحات صندوق النقد الدولي، وتستند إلى مفصلاً النزاعات الاقتصادية التي تتعلق بالعلاقة بين تراكم البروتوكول والمشكلاتها، والإجراءات الضريبية التي يتطلب تخفيفها في الاقتصاد المالي للحصول على الدعم في ميزان المدفوعات. وهي مسألة ترتبط بإجراءات السوق في تسوية العجز الخارجي أو الفائدة في التضخم، وتتراوح هذه المادة بين إلى 18 شهراً، وغالباً ما يكون صندوق النقد الدولي بالإشارة على وضع هذه الإجراءات وتفتيحها (1).

1. بحث الصندوق الدولي للاعتراف إجراءات تصحيحية من الممكن أن تدعم باستخدام موارد الصندوق، ووظيفة تنفيذية للبنك في تحقيق الأهداف الاقتصادية المطلوبة.

2. بورصة القطاع على الدولة المستفيدة الرجوعي من وقت لآخر لاستثمارها في التأمين تطبيق الاختلافات المشروعة.

ب - سياسة التكيف الهيكلي

تعتبر سياسة التكيف الهيكلي إحدى أهم السياسات التي يدعمها البنك الدولي في الاقتصادات النامية، والتي تهدف إلى معالجة الاعتدالات التي تتعلق بها الاقتصادات غير القائمة، وتعلق والمشكلات التي تتعلق بالعلاقة بين تراكم البروتوكول والمشكلاتها، والإجراءات الضريبية التي يتطلب تخفيفها في الاقتصاد المالي للحصول على الدعم في ميزان المدفوعات.

1. تخفيف الرسوم الجمركية في الموارد العامة للدولة ومن ثم تخفيف معدلات التضخم. وغالباً ما يرتبط برنامج التكثيف الاقتصادي بتفاوض البنك الدولي مع الدولة المستفيدة.

2. تخفيف سعر صرف العملة المحلية بالنسبة للموانئ الاقتصادية. وعلى وفق العمل ينطلق عدد أسعار التجارة باتجاه توحيدها، وذلك بحجة تشجيع الصادرات والهجرة، ومن ثم تخفيف الضرائب في الميزان التجاري، وفي ميزان المدفوعات.

3. تحريض الاعتدالات الإداري من الداخل الدولة لقوة الأرامل والضرائب، ويتضمن ذلك تحرك الأعداد.

4. تشجيع التدفق المالي للمصانع من خلال مجموعة من العوامل والقيمة، وتركز مساهمات لقوقى السوق.

5. تشجيع الاستثمار الاجتماعي من خلال (المزايا، الإعانات، والسياسات الضريبية والمالية).

6. استبدال مصطلح دعم سعر القدرة ورفعه إلى تشجيع المدفوعات المحلية والحد من السوق بأعليها باعتبارها لاحقة على المنطقة الحرة للدحر.

7. تطوير السياسات الضريبية وتشريع الوعاء الضريبي بتحقيق الأهداف ورجوعها للاستثمار، وتقسيم إدارات التحصين.

210
3- معوقات تطبيق برامج التكيف الهيكلي

هناك مجموعة عامل تقف أمام تمكين معظم البلدان النامية في برامج التكيف الهيكلي والصيانة.

- الاتجاه الاقتصادي وعلاقته بالبلاد.
- النمو السكاني الكبير وسرعة النمو في النواحي المختلفة.
- الحجم الكبير للعملاء العربيين، حتى لو كانت النمو في عناوين البلدان النامية.
- التحولات الصغرى للعملاء في عدم قدرة النمو في النواحي الأخرى.
- انخفاض الرقابة الإدارية في البلاد المصدرة في مراقبة التصرف.
- عدم الانضباط في النشاط، إذ لا تزال الأعرق الصادق منمنمة وركاب عند سنوات عام 1970.
- تقلبات التفصيل لا تؤثر في نسبة كبيرة من السكان.
- عدم قدرة البلدان النامية وخاصة البلدان المتقدمة في التحول إلى التطورات التعليمية والمرتبطة في العالم.

4- أدوات التكيف الهيكلي

لقد تقدمت مسؤولة التكيف الهيكلي المؤسسات الدولية الثلاث (صندوق النقد الدولى، البنك الدولي للإقتصاد والتجارة، ومنظمة التجارة العالمية) فاستمرت في دور كل واحدة من هذه المؤسسات في تنفيذ هذه الأدوات.

الأغداد النقد الدولي (IMF)

وهو أحد أعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وله بيروق أزمة مالية للنظام الاقتصادي العالمي الحالي، على استقرار أسعار الصرف للعملة وحرية تجارة السلع. وتستخدم الامنة الدولية للفئات المنظمة في قصر سيطرة الدول الرأسمالية للدول الفقيرة التي تلد الأقل للحصول على قرض دولي، وذلك من خلال قصر سيطرة التحصيل، ويتزامن في مجالات صرف هذه القروض، إجراء الدول المستفيدات على اتباع سياسات معينة. 

- IME (IWM)

وقد تقدمت هذه الأدوات لإصلاح الصعوبات الاقتصادية والسياسية التي واجبتها معظم البلدان النامية، وتمكن تلك الصعوبات من تراكمها مع الزمن، لذا فهل هذه الأدوات أثرت في صناديق النقد الدولي أو الإقتصاد والحلول على مواجهة من الدول المتقدمة أو المؤسسات المالية الخاصة، وفي كل الحالات.

البنك الدولي للاستضافة والازدياد (IBRD)

يقصد منسوب الدكتور树林 للاستضافة والازدياد هو أحد أعمدة النظام الاقتصادي الدولي الذي ظهر بعد الحرب العالمية الثانية، وله بيروق أزمة مالية للنظام الاقتصادي الدولي، ويهدف السما بين تنمية وتعزيز الاقتصادات والاقتصادات في دول الإقتصاد.

- WTO (WTO)

وهو منظمة التجارة العالمية أحد المؤسسات الدولية التي تم إنشاؤها في عام 1994 عبر الاتفاقية ومعاهدة تدابير الازدياد والازدياد ECOSYNTHETIC في مجال التجارة الدولية والاستثمار، حيث تمثل هذه الاتفاقية تشكل المحكمة الدولية بين الدول الصناعية المتماصلة الننصادر الأكبر من حسب البنك لصاقلاتها على هذه الدول.

- ميزان المبادئ الإقتصادى سبع صرف وفقاً للأغداد التجارية العالمية (WTO)
مجلة جامعة كريلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ عامي / 2012

مصدرها الأساسي بالإضافة إلى إبقاء أسئلة تلك الدول متاحة أمام الممتلكات المصنعة في الدول الرأسمالية وذلك تكون قد
ساهمت في ما أصلع من تسيه الفهم الدولي إلى الدول الرأسمالية للدول النامية.(41)

كما ساهمت نظام التجارة العالمية بتكوين تفاصلية بين الحرية التجارية (Liberalization) وتكييف الاقتصادات
الدولية والyyyyMMdd إلى إعادة تشكيل التجارة العالمية تمثل هذه الأنظمة على اتفاقية رسميا في ظل استغلال لم يكن
غيره الروح فيه. وذلك شاركت تلك المنطقة التأسيسية في صنف النقد الدولي والبنك الدولي في وضع الأسس الحقيقية لينة
عامة تهمّ لأساس المال والسلع والخدمات أن تعبر السيولة وسرد بين دول العالم.(42)

ومع ذلك اعتُسّ نحو علاج عناية مفتوحة ومسار الاستقوم لم يكن الجماع هو علىNhapية الحقوق في الدول
النامية، إذ يعود ذلك بالضرورة إلى تحقيق قيود دولة الكري ولاقصي الشكوك وذلك من خلال قصف الأسواق أمام
صادرات تلك الدول عبر شركات متعددة الجوانب وضعت أطراف النافذة في وضع أسس التي تعرّب عنها البنك
dولي ومصرف النقد الدولي والتي يتفق مطلقا على رقاب الدول النامية بهدف إيضاحها للجمهورية الرأسمالية بقيادة أمريكا
وشرقات أوروبية وآسيوية.(46)

1. الإثبات الإيجابية لبرامج التكيف الهيكلي.

يرى بعض الاقتصاديين المجئي نجم التكيف الهيكلي والإصلاح الاقتصادي، ومنهم الاقتصادي الدكتور إبراهيم شحاته
أن المنظمات الدولية وخاصة البنك الدولي يمارس دوراً إيجابيا في تنمية المشاريع الصناعية الصغيرة، إنها كانت تحمل جملة
من المغزوات قبل دخول الصناعات الصغيرة إلى النظام الاقتصادي العالمي الجديد التي تم التغلب على معظمها بفعل برامج التكيف الهيكلي
ومحقّن هذه مسائل مثل ما يلي.(49)

أما وجد الاستقلال الكامل لإدارة المشاريع الصناعية الصغيرة بالإضافة نظامية في مجال اتخاذ القرارات المتعلقة بالأعمال
وتتشابه، إذ أن الدولة تدخل في مجال حلлизة الأسعار دون استثناء إلا إذا كانت هذه popup: 
كما لم ندري حتى نظرة شاملة جمعية المجتمعات الصناعية الصغرى تتخطى النافذة في قلعة جرائم سلسلة الإنتاج وتزاوج اث ستة
ليست إلا في الاقتصاد الهيكلي والتنمية الاقتصاديات الناقلات بين المثل الأعدوم لكي يتحصل في النظام الاقتصادي الدولي الجديد يخدم
مصادف القوى الكبرى التي وضعها وسمت معناها باستدامة ونموهة واستراتيجيتها، وهي المكانة التي تعاني
من هذه دول العالم الثالث التي كانت دائما عبر التاريخ حفلاً لاجزاء ونظريات العالم المتقدم.(48)

ب. قائم التكنولوجيا المستخدمة في أفضل الوثبات الصناعية الصغرى وذلك بعد إفطارة هذه الوثبات على العالم الخارجي
وعتمد النظام التكنولوجي الحديقة.

ج. صعوبة المحصول على خطوط وتمويج خاص للوادات الصناعية الصغرى بسبب ضغوط المؤسسات المالية والصرفية
وخاصة التخصيصية منها أو عدم التوسع في الاقتصادات، كذلك صعوبة الحصول في النقد المحلي الدولي
يمكن أن تكون موجودة في الوضع الصناعي الصغير في الحصول على مشاريع البنوك المقررة.
وضع هذه الصناعات الصغرى إلى ذلك بعض الضوء ومحدوديتها.

ه. ضغط الشركات والمشاريع الادارية أو الإدارة، وذلك بسبب عدم وجود دور تحديد ونظام وعازل الاتصال بالعالم
الخارجي، وعدد عدة معرفة كاملة بأساسية الخارجية.
و. تدخل الدولة في تحديد النظرية الفائدة الذين ما يتضمنها عند مستويات متخصصة، إن ذلك يؤثر سلبا في تاريخ المخلّرات
والاستثمار في القضايا الاقتصادية المختلفة ومفهوم الصناعات الصغرى.(51)

1. إن المشارب الصناعية الصغرى هي جزء من نظام القطاع الخاص، وقد عقد برامج التكيف الهيكلي إلى تحديد تعاون
الخصاص من خلال إدخال جزء من المشروعات المتضمنة أسس ما يلزم.(52)
2. فوائد في نمو وتطوير هذه الصناعات.
3. يقوم البنك الدولي بمنح قروض إلى البلدان الراغبة في إصلاح اقتصاداتها وتعزيز توليد قوة استثمار هذه الأموال بحسب احتياجات الاقتصادات تلك البلدان (القائمة البيئية) ، إذ إن ذلك يسهل عملية توليد المشاريع الصناعية الصغرى من خلال تكريم وكالة عالمية.

4. إصلاح القطاع المالي والمحترف، وتطوير النظام الأساسي، بحيث تكون في الاقتصادات المستقرة، ولا سيما المشاريع الصناعية الصغرى، كما أن لها قدرة على استثمار موارد الفعال وانتقادات القطاع، والمحافظة على الموارد والاستثمار في القطاع الصغير.

5. توفر الربحية الإدارية الأسباسية اللازمة لإقامة وحدات الصناعية الصغرى، وخاصة في مجالات الجغرافيا، والاقتصاد، والعمال، والكفاءة.

6. إعداد خطة الشركات ل الخارج التابعة للقطاع العالمي التي أدت عدم قدرتها على تنافسية واستنفادها بالشركات، ومشاريع القطاع المختلفة على الأسواق العالمية، وتحسين إمكانية الوصول إليها.

7. فتح أسواق جديدة أمام منتجات الصناعات الصغرى والمتمثلة في الأسواق العالمية وتحسين إمكانية الوصول إليها.

2. الأثر الاجتماعي لبرامج التكيف الهيكلي في الصناعات الصغرى.

إن التقدم التكنولوجي الهائل، وبرامج التكيف الهيكلي التي أتت معها صناعات الصغرى، أدت إلى خلق تحديات جديدة أمام الوضع الصناعي الصغير، فقد شهد الاقتصاد العالمي ظهور امتداد أكبر، وأعطى إمكانية في هذا الوضع الإيجاد الذي يصبح بالفعل في الموافقة، ودخل في الأسواق الكبرى، في حين تعاني مبارياتها غير الإدامة والتنافسي في معظم البلدان النامية من الأثر السلبي لبرامج التكيف الهيكلي والانقلاب في النظام الاقتصادي العالمي والمتمثلة في الناتج المحلي.

أ. الاضافية غير المتكافئة وسياسية الإغراء:

بعد انتحارات الإقتصادية في بعض أجزاء تطورات التنمية الاقتصادية والمتمثلة في برامج التكيف الهيكلي، ووصفات صناديق النقد الدولي، أصبحت الوحدات الصناعية الصغرى في المحك في منافسة الصناعات المتميزة وخبرات الفئة، وصعوبة إسقاط الوضع الصناعي الصغير، في ظل وضع الفئة الصغيرة، في ظل الوضع الصناعي الصغير، في ظل الوضع والائتمان، ودقة الوضع الصناعي الصغير، في ظل الوضع والائتمان، ودقة الوضع الصناعي الصغير، في ظل الوضع والائتمان.

لقد ازدادت الأسواق في معظم البلدان النامية، في العديد من المنتجات ذات المنافسة المختلفة والمتميزة في إنتاج الوضع الصناعي الصغير، وباخرة تنافسية قد تصل في بعض الأحيان إلى تسع عقارات من رفع الثقة في النجاح، والمغول، ومنها لم تتأثر في الأنشطة وصل إلى حد الإغراء، وهو ما أدى إلى إغلاق مناطق الوضع الصناعي الصغير، وقد فقدت على الرغم، من أن الأشخاص، ودعم المنافسة، وعلاقة رخصية إضافية في استخدام إستراتيجيا، من خلال منافسة الإغراء المجردة.

من بعدها نفذت منظمات الاقتصادية الدولية للاقتصاد الابتدائي أن الرقابة على الأسواق في منطقة الشرق الأوسط تم في ظل الحدود الإقليمية وال доволь، ومبادرات بالحملية لتصبح الصناعات الصغيرة مهيدة، بخطر الأيدي في ظل ظهور إجمالي المناسبة في هذه الوضع الإضافية المستمرة، بدقة الوضع الصناعي الصغير، في ظل الوضع والائتمان، ودقة الوضع الصناعي الصغير.

5. ب - فرض ضرائب جديدة وتوسيع الوعي الضريبي:

ب - فرض ضرائب جديدة وتوسيع الوعي الضريبي:

أ) بعد اصلاح النظام الضريبي وأتى التأدية آخر وتعزيز الوعي الضريبي حتى أن كان ذلك على حساب المشاريع الصناعية الصغرى البلدية، فقد أتى التأدية آخر وتعزيز الوعي الضريبي في مجالات الصناعية الصغرى، إذ بقي مستوى النقد، والإبتكار والدولة في تشغيل الوضع، وهو عند التفكير في أساس جذوة لحالة يedin من الصناعات الصغرى، ومن التوصيات التي تركز على صندوق النقد الدولي في مجال زيادة الحصيلة الضرائبية، وتشجيعها المبكرة وغيرها من التوصيات.

(53) المجلة - جامعة كريلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ عام 2012

(54) المجلة - جامعة كريلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ عام 2012

(55) المجلة - جامعة كريلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ عام 2012

(56) المجلة - جامعة كريلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ عام 2012

(57) المجلة - جامعة كريلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ عام 2012
الدكتور: نور الفحص
الدكتورة: سارة الجدعان

مجلة جامعة كرمانشاه - المجلد العاشر - العدد الثالث/ علمي / 2012

1. تخفيف مستوى الإعفاءات المنوطة بالشروط الاقتصادية المختلفة.
2. تخفيف عدد الضرائب المفروض على السلع والخدمات وحالة التي يعترض عليها عبر مراقب.
3. تخفيف المعايير المفروضية ونوعية التحصيل.
4. زيادة نسبة الأعضاء الضريبية لصلب إلى 10% تقريبا.
5. الحفاظ على التدقيق في الاسترداد والضرائب المستمدة غير المباشرة.

إن هذه الإجراءات الصناعية التحتية لا تزال لاتخاذ نشاطات صناعية مشروعة، فإنها صحيحة ليست لاسباب فنية وإنما العامة وخصوصاً مكانتها المالية، وقد أمر قدرها في التوسع تكنب بمختلف الوجود المتواصلاً. وبذلك فإن هذه الإجراءات لها الأساس في الجوانب المتعددة، في الاهتمامات المتعددة، وجزءاً من أواب الاتجاهات في التدقيق على الأفكار.

1. إضافة نوعية التدقيق في الوجود الصناعية الصغيرة، وذلك بسبب ارتفاع اسعار ضمن متجهها من خلال نقل العبيد الضريبي.

إلى المستحق عن طريق رفع الضرائب، وعمد قدرة المنتج للعمل والضرائب للاسماك الصغيرة.

ب. عند قدرة الضرائب على نقل العبيد الضريبي إلى الخلف، أي تخفيف إسعار الضرائب المرتبطة.

2. تحول نمط كبير من الوجود الصناعية الصغيرة إلى القطاع غير المنظم للعمل بعد علاج الإجراءات الضريبية المتشددة.

3. تخفيف أساس تكاليف التدقيق لدى أصحاب الوجود الصناعية الصغيرة، وعدم قدرته على تطوير إمكانياتها وإدخال أساليب تكاليف وتكيفية جديدة.

3. رفع إجراء الخدمات والممارسات وتقليل التكاليف:

يئى مصداق الدولة ان اتفاقيات الأغراض تجارية تم ترتيب قراءة في موطن الدولة وتحقيق ذلك كون الحركة معتدلة يلي تمويل ذلك بتعزيز أفراد التحصيل أو الإجراءات زيادة حجم المراقبة، وزيادة المراقبة التحصيلية فيilmiş شأن ذلك تخضع بعض الإصدار والعوائد في بيئة الحصول على رفع هذه الأفعال والتي تعتبر سلوك الدولي تخفيف حجم هذه الأفعال.

وعندما يكون في هذه الحالة، التنوع والاستغلال في اتخاذtextfieldات الاستدامة و المختلفات وغيرها من الخدمات العامة.

4. إحقق نموذج في البنية الصناعية التساعية في جوانب العمل، وبعض النماذج، والجهات الصناعية المتواصلة:

لقد تكون الودائع الصناعية الصغيرة تمثل مستوى التحصيل والتسهيلات التي تتضمن الوجود المعقد، والمهنة بمختلف المهام، والاقتصادي والطرق والموارد والخدمات الأخرى، في حالة تتبع الائتمان نحو رفع الضرائب على هذه الخدمات التي تشكل البنية التحتية الأساسية.

فإن سيطرة سلبية في مستوى التدقيق والتكاليف والقدرة التنافسية لهذه الصناعات.

أعمال واحتياجات المنشأة الماليه، وعمد قدرتها على تطوير إمكانياتها وإدخال الأساليب التأسيسية لتكاليف التدقيق يلي، إلى التدفق العملية ت👀وضع متجهاتها.

الهيكلي وواضح انتقادات المنشأة المالية وعمد قدرتها على تطوير إمكانياتها وإدخال الأساليب التأسيسية لتكاليف التدقيق يلي، إلى التدفق العملية ت👀وضع متجهاتها.

5. تشخيص الإستراتيجي المحلي وال.addRowات والافتراضات:

تدعو الدراسات أن الجدير جدا، من الاستراتيجيات الخاصة التي تتعاون النمو الاقتصادي في كافة أنحاء العالم، إذ ان كلها من بلدان العالم تعالى من نفس شهد في التمويل، وقد قدد العدوان الداخلي من القرن العشرين ازالة الفيود والمحاص على اقتصاد البلاد الإيجابي، وقد تسببت بلدان البلدان، وساهمت الواردات المستدامة في تقوية الوجود المعقد، وتعزيز القطاع الاقتصادي الإيجابي للتوغ في التكون على التكنولوجيا الحديثة والإمكانيات التشريعة والالتزامية، والهيكليات اتخاذ الأمور التساعية وفرص الوصول إلى الأسواق الخارجية. إضافة إلى الاتجاه المستدام في التدفق الرأسمالي لدى البلدان العربية.

6. الاتجاه الاستراتيجي الإيجابي:

لقد تثبت الدراسات أن استراتيجيا يمكن اتخاذ الإسواق المحلية بشكل أكبر من الاستيراد ودخل السلع المستوردة إلى الأسواق المحلية، كذلك يعترض الأسواق المحلية أمام استراتيجي الإيجابي، وللمزايا الشركات المتعددة منخفضة الإخراج التي تهيمن بشدة تكوين الصناعية الصغيرة للإسوبات الإيجابية.

1. يقوم الاستراتيجي الإيجابي بعدد كميات وتنوعية الإنتاج وطبيعة المعتمرات الداخلية في العملية الإنتاجية، ونظاماً للاستدامة الإنتاجية التي تتبع بها الشركات المتعددة متعددة الإنتاج، فإنه تقوم على توجيه المشاريع الصناعية الصغيرة في الإنتاج، والتكنولوجيا والتسويق.

2. إن جزء كبير من الاستراتيجي الإيجابي يتحدد من خلال التحصيل والتصدير في محاص وפרס، ومؤسسات المالية الخاصة، وهو بشكل ملائم ومنافسة مصادر تصدير للمنتجات الصناعية الصغيرة.

3. يقوم الاستراتيجي الإيجابي باختيار التكنولوجيا غير الملائمة لطبيعة الصناعات الصغيرة، إذ يعتمد في معظم المشاريع الصناعية على التكنولوجيا المتقدمة.

4. عدم قدرة الصناعات الصغيرة في الحصول على (الرخص) 9 من الشركات المتعددة، لاستخدامهم في تنمية الوجود الصناعية المحلية، وسعت هذه الشركات على التلاعب بإسعار النقل، وتحمل مزايا الإنتاجية إلى بلدان أخرى، الأمر الذي يؤدي إلى قلة تراكم الفوائد المالية المتزامنة على تلك الشركات.

214
الاستنتاجات والتصويبات

الاستنتاجات

1- تمثل الأهمية الاقتصادية لصناعات الصغيرة بقدرها التنموية العالمية وذلك باستعراض القوى العامة ومساهماتها في الترويج للاقتصادي وانخفاض رؤساء الأموال اللازمة لها فضلاً عن أن قدرتها على النمو في مختلف المناطق الجغرافية مما يعزز النمو المتوازن للأقتصاد.

2- تعاني الصناعات الصغيرة من مشاكل متعددة كالتمويل، المناخ غير المتكافئ، التسويق، نقص الخبرات الفنية والأدارية وهذه المشكلات ترتبط ببعضها لكونها صغيرة ولذا فإنها ذوات وقود جيدة راعية لها تساهم في مواجهة مشاكل من خلال التدريب والارادة، فهي لا تستطيع مواجهة تحديات العصر المتمة بالعوامل بشكل مفرد.

3- إن دعم الصناعات الصغيرة عبر تقديم روح المبادرة الفردية بعد الحد الأدنى للوصول إلى تحقيق تبنيه اقتصادية واجتماعية شاملة بحيث فإنها تشكل BALYB من الصناعات في معظم البلدان فلا يكمل العمل على زيادة قدرتها في تجاوز المواقف والعقبات التي تواجهها.

4- يمكن أن تكون الريادات الصغيرة أو منظمات في حضانات أعمال ان ترغب في الولوج للسوق المنظمة تناولها عبر تكوين قاعدة رأس مال ومواعدة الحصول على المعلومات والتعاون فضلاً عن تؤكل الصناعات المربطة بحجم الاتصال وتحسين القدرة التنافسية.

5- بالنظر لسياسة الائتمان الاقتصادي التي تبعتها الحكومة العراقية مؤخرًا فقد عانى أصحاب الوحدات المنافذ الصغيرة من الأرباح والمنافذ غير المتكافئة وعدد القبرة على مواجهة التحديات الناشئة عن العوامل وتبري الأوساط بصفة منفردة حيث أن الحقرار جزء من القبضة في الصناعات الصغيرة.

6- لقد أدى استقلال الائتمان الدولي الباهظة إلى تقلص الائتمانات التي في الأصل والوقاية على الأسواغ في منطقة الشرق الأوسط عموماً إلى أن تكون صعبة للغاية الأمر الذي يتطلب في انتشار السلع الخصمة غير المبالية للمواصفات أو المنتجات والقرار بالنسبة لحالة العاملة وصبيح الصناعات الصغيرة ميدة بخط الدفع بعد إظهار احتجاجة المحتج وتخلق هناك ضرر مميس على الريادات المنافذ المتبعة للمواصفات نتيجة التقليل التجاري سواء بالعوامل التجارية أو الخصائص المختلفة مثلاً قلادة الأفكار المنتج مبتنية الريادات الصغيرة.

7- إن سياسة السوق المتوفرة للاجتهاد العاطفي أو تجارة الرصيف أصبحت أرضاً واختارات الخطاب السياحي في حل ومثل الوضع الصناعية.

التصويبات

1- قيام الحكومة بإعطاء الاهتمام الخاصة لقطاع الصناعات الصغيرة وذلك بإصدار القوانين والتشريعات التي من شأنها توفير البنية المالية ثم تطور هذا القطاع لكونه من القطاعات الحيوية والمهنية في الاقتصاد الوطني.

2- في ظل التطورات الاقتصادية العالمية اذابة للإمكايات القوية لنا استناداً إلى التياوية للمبادرات الوطنية المتعلقة بالسياسات والاستراتيجيات الإدارية في العلوم والتطبيقات وتعد حضانات الأعمال اذان المبادرات في هذا المجال إذا توفت دورة نووي في إقليم الاهتمام العام على العلاقة.

3- العمل على تطور القطاع الصناعي الصغير لكونه مفتاح-editي للمشروعات الاقتصادية والاجتماعية التي يوجهها البلد في ظل الظروف العادية وخضوع مشكلة البطالة وفي هذا السياق لابد من إخذ زمام المبادرة بإنشاء حضانات الأعمال التي تأتي كبيرة في نتائج هذا القطاع فضلاً عن حمايتها إلى روؤس أموال قريبة كما أنها تحقق فورات كبيرة في حالة توجه الدعم المادي إلى الصناعات الصغيرة.

4- إنشاء هيئة متخصصة لصناعة الصغيرة تقوم بالإشراف على الريادات الصناعية الصغيرة الناجحة والتي ترد السوق المحلي بالسلاسل والخدمات التي تتعود نوعاً ما من الاستيارات، التي تقوم بإعداد اقيمة واحدة، ولذا يمكن الاستفادة من تجربة جنوب شرق آسيا في تحقيق دور العلاقات في النشاط الاقتصادي وعدم ترك السوق في حالة فوضى وشغفية.

5- توفير الحماية والدعم لصناعة الصغيرة لمواجهة موجة سياسات الاعترافات التي نجمت عن الافتراض والاقتصادي في دول العالم، وفي هذا السياق يجب العمل بالحصول على استثناءات من المنظمات الدولية بشأن الصناعات الصغيرة كما يتم تجاوز مراحل أخرى الصعبة. 
الهواش:

1- اللجنة الاقتصادية والعامة لغرض ابتسام: تقل التكنولوجيا لتلقى الشركات الصغيرة والمتوسطة وتحديد فرص الاستثمار.
2- المؤسسة العربية للاستثمار: مなんと الاستثمار في الدول العربية 2005، الكويت، حزيران 2006 ص 75.
3- أ. ه. شير عرفه: تحليل الاقتصاد الاجنبي والعقاري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمان، السبتمبر- 2006 ص 289.
4- أ. حسن فوزي: تصنيع الصناعات الصغيرة ص3.
5- ح. ر. ع. انور: الفضاء الذكي وابعاده الإدارية، جريدة عبدالحميد الخزامي، الطبعة الأولى، دار الفجر، النشر والتوثيق، القاهرة 2003 ص 251.
6- د. محمد كاظم القروي: الاقتصاد الاصناعي، الطبعة الأولى، دار فصول للطباعة والنشر، عمان، السبتمبر- 2001 ص 169.
7- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرض ابتسام: البرامج المالية للعوامل الصغيرة والمتوسطة في البلدان الإعضاء بالمنطقة الاقتصادية والاجتماعية، تكون 2006.
8- محمد حمود ماسر: الصناعة والتصنيع مع تهديد خاص لدراسات الجدوى الاقتصادية، الطبعة الأولى.
12- أم. ا. العمري: تشكيل الصناعات الصغيرة في العراق الجدي، مجلة الفرد، مركز الدراسات والتنمية في كريلاء، واحد، 2005، ص 22.
15- عبد الإله عبد السلام، وآخرون: إدارة المشروعات الصغيرة، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، والتوزيع، عمان.
17- م. د. عبد الحليم، وآخرون: منهجية تتبعية: الصناعات الصغيرة في العراق الجدري، مجلة الفرد، مركز الدراسات والتنمية في كريلاء، واحد، 2005، ص 22.
24- أم. ا. العمري: تشكيل الصناعات الصغيرة في العراق الجدي، د. نوروز عبد الرحمن اليسري، مجلتيق، 2005.

http://search.yahoo.com/search?
27- أ. احسان خضر : مصدر سابق ص 11
29- محمد صالح الحاولي : مصدر سابق ص18.
30- عدن عبد الغني عثمان : النظم الضريبية ، مدخل تحليلي مقارن ، الطبعة الأولى، الدار الجامعية للطبع والنشر ، الاستكرادية ، مصر ، 2000 ، ص96.

33 - د. سالم توفيق الدحجي : سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2002 ص 17.
36 - د. محمود خالد الماسر : مصدر سابق ص 155.
38 - د. سالم توفيق الدحجي : سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وآثرها في التكامل الاقتصادي العربي ، الطبعة الأولى ، بيت الحكمة ، بغداد، 2002 ص 17.
50- د. سليم القناري: مصدر سابق ص 260.
53- د. نجم عبد علي الكركاري: اسم وظيفة ومكافحته بسوق الصرف الاجباري . ** قياس الفترة التنافسية للصناعات البروتوكولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه جامعية القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، شباط 2004 ص58.
52- مسحتي الفرعيي، مصدر سابق ص 444.
52- اسم وظيفة ومكافحته بسوق الصرف الاجباري . ** قياس الفترة التنافسية للصناعات البروتوكولوجيا في دول مجلس التعاون الخليجي ، اطروحة دكتوراه جامعية القادسية ، كلية الإدارة والاقتصاد ، شباط 2004 ص58.
53- د. نجم عبد علي الكركاري: مصدر سابق ص 52.
54- د. عبد الله محمد الرحمن: علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد, الجزء الثاني, دار المعرفة الاقتصادية , الاستكرادية , مصر , 641 .
56- د. عبد الله محمد الرحمن: علم الاجتماع الاقتصادي في ضوء النظام الاقتصادي العالمي الجديد, الجزء الثاني, دار المعرفة الاقتصادية , الاستكرادية , مصر , 641 .
57- د. عبد عيسى الكركاري: مصدر سابق ص 39.
مجاهل جامعة كبلان العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ علمي 2012

58- عمرو همام محمد صفتون العمر: أثر التغيرات في الهيكل الاقتصادي على البيانات الضرورية في بلدان مختارة، اطروحة دكتوراه، قسم إلى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد 1999 ص115.

59- نجيب عيد على الكرعائي: مصدر سابق ص29.

60- محمد كاظم الشريفي: مصدر سابق ص261.


62- د. محمد رياض الإبراهيم، Distance مركزي: التعليم والبحث في النواحي الاقتصادية لدول منظمة مختارة، رسالة ماجستير.

63- د. محمد رياض رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

64- balcon، العزمات الإقتصادية في الشرق الأوسط، مجلة التحقيق في العلوم الإسلامية، 1981، ص8.

المصادر العربية

1- ابراهيم، د. محمد رياض، Distance المعاصر، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم إلى الاقتصاد، 2004.

2- الإبراهيم، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

3- البطن، د. دييسيف حجاوي: د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق، 1998.

4- المساعي، د. محمد حمزة، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

5- تارع، د. دييسيف حجاوي: Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

6- حمزة، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

7- خضر، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

8- خضر، أ. عبير، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

http://search.yahoo.com/search?

9- المجاني، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

10- الماجي، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

11- مصطفى، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

12- عبد الرحمن، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

13- عبد السلام، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

14- عبد السلام، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

15- مصطفى، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

16- الخشت، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.

17- محمد، د. محمد رياض، Distance مركزي: غموض موروث، الطبعة الأولى، دار الفكر المعاصر، دمشق 1999.
مجلة جامعة كرلاء العلمية - المجلد العاشر - العدد الثالث/ علمي/ 2012

19- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغزير أسا (الأسوا) : اقتصاد التعاون الخليجي مع التركيز على النطاق، الأمّ المتمّدة، نيويورك، 2000.
20- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغزير أسا (الأسوا) : استعراض الاستراتيجيات والسياسات الصناعية: الإعداد
للقرن الحادي والعشرين، الأمّ المتمّدة، نيويورك، 2002.
21- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغزير أسا (الأسوا) : البرامج المالية للمنظمات الصغرى والمتوسطة في البلدان
22- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغزير أسا (الأسوا) : زيادة انتاجية الشركات الصغرى والمتوسطة وتعزيز قدرتها
التنافسية من خلال التكامل والتشبيك - دراسة حالة صناعة الملابس في لبنان، الأمّ المتمّدة، نيويورك، 2004.
23- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغزير أسا (الأسوا) : نقل التكنولوجيا إلى الشركات الصغرى والمتوسطة وتحديد
 الفرص الاستثماري المحلي والاستثماري المباشر في قطاعات مختارة، الأمّ المتمّدة، نيويورك، 2006.
25- المنظمات التجارية العالمية، أثرها السلمي، والضبطية على أعدادنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية
والعربية، الطبعة الأولى، دار النشر والتوزيع، عمّان، الأردن، 2004.
26- الكرعاوي، نجم عبد علي: تحليل السياسات الضريبية وفق برامج صندوق النقد الدولي - مصر حالة دراسية،
رسالة ماجستير، جامعة بغداد، المعهد العالي للدراسات المالية والمحاسبية، 2006.
27- المرزوق، د. خالد حسن: قياس الفترة التنافسية لصالح الشركات في مجلس التعاون الخليجي، أطروحة
دكتوراه، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2004.
28- المسافر، د. محمود م杠ّ: العلاقات الاقتصادية، هيئة الشمال والتعاونية على الجنوب، الطبعة الأولى، بيت الحكمة،
乌鲁س، العراق، 2002.
29- مروف، أ.د. هشيار: تحليل الاقتصاد الإقليمي والحضري، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر، عمّان، الأردن،
2006.
32- هبيتي، س. د. نزار: 그것은 أربعون: الصناعات الصغيرة والمتوسطة في دول مجلس التعاون الخليجي - الوسطي العالم
والتحديات المستقبلية، مجلة علوم أساسية، العدد 30/30، الدورة، 2006.
33- النجفي، د. سالم توفيق: سياسات التثبيت الاقتصادي والتنمية الهيكلي، وثيرة في التكامل الاقتصادي العربي، الطبعة
الأولى، بيت الحكمة، بغداد، 2002.

المصادر الأجنبية

3-Ghosn, carlos, "saving the business without losing the comapng " Harvard business review.